دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في صنع القرار السياسي العربي

أ.د/ محمد سالمان طايع
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة - عضو اللجنة العلمية الأستشارية بمركز المعلوات ودعم اتخاذ القرار

يبدو أن ظاهرة «العوز» ظاهرةٌ عربيةٌ بامتياز. ففي الوقت الذي يزخر فيه العالم بتزايدٍ واضحٍ في عدد؛ ومن ثم؛ تصاعد دور وتأثير وفاعلية «مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية» في إنتاج المعرفة، وتقديم الدعم والاستشارات لدوائر صنع واتخاذ القرار، نلحظ عوزًا بينًا في هذا الخصوص في السياق العربي.

وثمة إشكالية أخرى ترتبط بمدى مساهمة مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الدول والمجتمعات العربية؛ مبعثها تلك الجدلية أو المعضلة الناتجة عن عدم التناسب بين الكم الكبير والمتميز من البُحّاثة والمتخصصين العرب في مختلف مجالات العلم والمعرفة في سائر الأقطار العربية من ناحية؛ ومحدودية مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية كمًا؛ أما نوعيًا فتبدو هشاشة دورها على صعيد إنتاج العلم وإمداد صانعي ومتخذي القرار بالأوراق السياساتية Policy Paper.

ومن واقع تلك المعضلة تكمن الإشكاليات النظرية والعملية للتعاطي مع قضية «دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في عملية صنع القرار في السياق العربي».

يستمد أي نظام سياسي ديمومته من القرارات التي يتم اتخاذها على أصعدة مختلفة، وأن تلك القرارات هي التي تحافظ على المصالح الحيوية للدولة وتجعلها تتمتع بدورٍ فاعلٍ في محيطها الخارجي، وهذه القرارات لابد أن تكون مصبوغة بصبغة مؤسساتية، أي أن تنبع من «مراكز للفكر والبحوث».

مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية، قبل أن تكون إنتاجا ثقافياً ومعرفياً، هي منجز حضاري متميز، فهي المرآة التي تعكس اهتمام الأمم والشعوب بالعلم والمعرفة واستشراف آفاق المستقبل وفق المنظور العلمي والمعرفي، كما

تعكس توجه الأمم والشعوب في حفظ تراثها ومنجزاتها المعرفية والحضارية.

تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية عالميًا بشكل واضح وملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعد ذلك في بقية الدول المتقدمة وحتى النامية. وكان الهدف من تلك المراكز البحثية أو ما يطلق عليها «مخازن التفكير» Think Tancks هو تقديم خيارات لصانع ومتخذ القرار السياسي سواء في أوقات الأزمات أو خلال فترات السلم على صعيد القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا المساهمة في تقديد حلول للتحديات لبلوغ الأهداف الوطنية، وتحديد مسارات المستقبل للدول.

وقد تزايد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية عالميًا بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين، انطلاقًا من كون تلك المراكز مؤشرا للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية وعنوانا للتقدم وأحد مؤشِّراته في التنمية ورسم السياسات.

وقد أصبح للمراكز البحثية السياسية والاستراتيجية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وقد ارتقت تلك المراكز الحديثة إلى حدّ، أصبحت فيه أحد الفاعلين في رسم التوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية وأحد المؤثِّرين فيها، وأحد المشاركين في وضع الحلول لها؛ وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

ولمعالجة الإشكالية البحثية للورقة، سيتم التطرق إلى عدد من النقاط التحليلية:

١. مفهوم مراكز الفكر وتصنيفها
٢. التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية (النشأة والتطور)
٣. دور مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية في صنع القرار (الأدوار والاختصاصات)
٤. الخبرة العربية: إشكاليات وتحديات عمل مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية
٥. الخاتمة والتوصيات

أولاً: مفهوم مراكز الفكر السياسية والاستراتيجية وتصنيفها

ثمـة غمـوض يحيـط بتعريـف مراكـز البحـث والدراسـات Think Tanks فهنـاك صعوبـة في إيجـاد تعريـف عـام وشـامل لمراكـز الفكـر ويرجـع ذلـك إلى تعـدد وتنـوع وجهـات النظـر بالإضافـة إلى تعـدد وتنـوع مراكـز الفكـر فمنهـا مراكـز فكـر حكوميـة ومنهـا مراكـز فكـر غـير حكوميـة.

كلمـة «مركـز أبحـاث» (Think Tanks) مشـتقة مـن مؤسسـة RAND التـي كانـت تعمـل كبيئـة مغلقـة وآمنـة للتفكـير الاسـتراتيجي الأمريـكي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، ثـم دخـل المصطلـح للاسـتخدام الشـائع في السـتينيات مـن القـرن المـاضي لوصـف مجموعـة مـن المتخصصـين الذيـن يقومـون بدراسـة مكثفـة لقضايـا السياسـة العامـة.

لقـد عرّفتهـا مؤسسـة رانـد للأبحـاث بأنهـا" تلـك الجماعـات أو المعاهـد المنظمـة بهـدف إجـراء بحـوث مركـزة ومكثفـة. وهـي تقـدم الحلـول والمقترحـات للمشـاكل بصـورة عامـة وخاصـة في المجـالات التكنولوجيـة والاجتماعيـة والسياسـية والإسـتراتيجية، أو مـا يتعلـق بالتسـلح".

وبحسـب «ديـان سـتون» فـإن مراكـز البحـث هـي منظمات مسـتقلة نسـبيًا عـلى الأقل عـلى المسـتوى الفكـري؛ وتهـدف إلى متابعة ومسـاعدة المهتمـين بتصور السياسـات العامة.

يعـرّف معجـم الـتراث الأمريـكي مراكـز الفكـر بأنهـا جماعـة أو هيئـة منظمـة تقـوم بأبحـاث متعمقـة لحـل المشـكلات وخصوصًـا في المجـالات التكنولوجيـة، والسياسـية، والاسـتراتيجية، والاجتماعيـة.

كـما يعرّفهـا هـوارد ج ويـاردا Howard J Wiarda أسـتاذ العلاقـات الدوليـة في جامعـة جورجيـا، وأسـتاذ باحـث في مركـز "ودورو ويلسـون" في واشـنطن) بأنهـا مؤسسـات بحثية هدفهـا الأسـاسي توفـير البحـوث والدراسـات المتعلقـة بالمجتمـع والسياسـات العامـة، والتأثـير في القضايـا السـاخنة التـي تهـم النـاس".

يعـرف برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي UNDP المراكـز البحثيـة عـلى أنهـا مؤسسـات تقـوم بإجـراء الأبحـاث والدفـاع عـن أي موضـوع يتعلـق بالسياسـات العامـة.

وإجـمالاً، يمكـن تعريـف «مراكـز البحـوث» بأنهـا «مؤسسـات تقـوم بإعـداد دراسـات اسـتراتيجية متنوعـة ترتبـط بالدرجـة الأولى بكيفيـة حماية مصالح الدولـة والتنبيه لما يمكن

أن تتعرض لها تلك المصالح على اتساعها من مخاطر؛ وتمكين صانعي السياسات العامة من اتخاذ قرارات مستنيرة لحماية أمن الدولة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية.

ويمكن تصنيف مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية وفقاً لأكثر من معيار:

معيار التخصص ومجال الاهتمام: تركز بعض المراكز على مناطق جغرافية محددة مثل مراكز البحوث المهتمة بقارة أو نطاق جغرافي معين (مراكز البحوث الآسيوية، الأفريقية، الأمريكية، العربية، والشرق أوسطية). بينما تهتم مراكز أخرى بمجال معرفي معين اقتصادي، أو سياسي، أو استراتيجي، أو اجتماعي.

معيار التوجه السياسي: يمكن التمييز بين مراكز بحوث ارتبطت منذ نشأتها بتوجه سياسي معين مثل معهد «بروكنجز» Brookings Institution ذي التوجهات الليبرالية و«هيئة التراث» Heritage Foundation ذات التوجهات الأكثر محافظة. وفي واقعنا العربي يوجد نموذج مركز دراسات الوحدة العربية الذي يعلن عن كونه مركزاً بحثياً يسعى من خلال بحوثه إلى تدعيم قضية الوحدة العربية والتنسيق بين الدول العربية. وقد لا يكون للمؤسسة توجه سياسي محدد دون أن يمنع ذلك وجود توجهات لدى الباحثين والعاملين فيها.

معيار أساليب العمل: تقوم أغلب مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية بالجمع في أنشطتها بين إصدار الكتب والنشرات وعقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات العامة. ويصدر بعضها نشرات محدودة التوزيع للمشاركين فيها أو لأجهزة الدولة. وقد تنظم المراكز حلقات نقاشية تجمع بين عناصر من مؤسسات صنع القرار. والخبراء والمتخصصين وباستثناء هذه الأنشطة ذات الطالب المحدود أو المغلق، فإن أغلب مراكز البحوث تهدف إلى نشر أفكارها ونتائج بحوثها من خلال التوجه إلى الرأي العام وأجهزة الإعلام.

معيار التبعية التنظيمية: قد تكون المراكز جزءًا من هيئة أكبر سواء كانت جزءًا من جهاز الدولة كمراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية الموجودة في الوزارات كالخارجية والدفاع والاقتصاد والزراعة، أو كانت جزءًا من إحدى المؤسسات الاقتصادية كالبنوك والشركات دولية النشاط أو الجامعات. وقد تكون المراكز السياسية والاستراتيجية مستقلة تنظيميًا وإداريًا عن أي جهة أخرى.

معيار التمويل: عادةً ما تجمع مراكز البحوث بين أكثر من مصدر تمويل بعضها حكومي، وبعضها الأخر من مؤسسات داخلية ومنظمات ومانحين دوليين. ويستثنى من ذلك مراكز البحوث الحكومية التي تعمل في مجال الأمن والدفاع حيث يقتصر تمويلها عادة على التمويل الحكومي المباشر نظرًا لحساسية الموضوعات والقضايا التي تتعامل معها.

ثانيًا: التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية (النشأة والتطور)

إن مراكز الأبحاث نشأت داخل الجامعات في صورتها الأولى في العالم الغربي، حيث ظهرت أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر الميلادي، وفي تلك الأثناء أسس ما يعرف بالكراسي العلمية، وكان أول هذه الكراسي هو تأسيس كراسي الدراسات الشرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس.

نشأ مصطلح مراكز الفكر في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر كتعبير عن القدرات العقلية الكبيرة التي يمكن الاستعانة بها في حل المشكلات. وبعدها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ عدد من المراكز بنوع خاص بإثبات وجودها خلال القرن العشرين. ومن أمثلتها: مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي سنة١٩١٠م، ومركز بروكنز سنة١٩١٤م، ومؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام١٩١٩م، ومجلس العلاقات الخارجية سنة١٩٢١م، ومؤسسة راند في مايو١٩٤٨م، ومركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام١٩٥٩م. وبدأ التحول في المفهوم من القدرات العقلية إلى منظمة فكر وأبحاث، في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين.

ومن المفيد الإشارة هنا، هو أن الكثير من مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية؛ قد تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في تاريخ دولة ما، أو لتغيير طرأ مثلا على النمط السياسي الداخلي والخارجي لنظام ما، أو بسبب قضايا ملحة قادت إلى البحث عن حلول أفضل.

وأما عن مراحل تطورها، فتعتبر مراكز الفكر ظاهرة تنظيمية حديثة، وتطورت عبر أربع موجات واسعة منذ الحرب العالمية الثانية، بدأت الموجة الأولى بشكل

أساسي في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكانت استجابة لمشكلات عملية نتجت من التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي في أوائل القرن العشرين في المملكة المتحدة، ومن بينها: «مؤسسة راسل سيج» و«معهد بروكينغز».

وقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية موجة ثانية أكثر اتساعًا من التطور في جميع أنحاء أوروبا، ولكن هذه الحال اقتصرت إلى حد كبير على الديمقراطيات الليبرالية. وتميزت هذه الحقبة بانتشار معاهد السياسة الخارجية ومراكز دراسات الأمن والتنمية في عصر الحرب الباردة وتنافس القوى العظمى وظهور قضايا العالم الثالث. منذ سبعينيات القرن الماضي، كانت هناك موجة ثالثة مع انتشار مؤسسات الفكر والرأي في جميع أنحاء العالم. ارتبط النشاط المتزايد للمراكز البحثية بمراحل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي أو التغيير الأساسي مثل زوال الاتحاد السوفياتي وإرساء الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا؛ وظهرت مراكز بحثية مستقلة على النمط الغربي في روسيا ووسط وشرق أوروبا (معهد آدم سميث في وارسو والمعهد الاقتصادي في المجر). أما الموجة الرابعة فهي تختلف نوعيًا، إذ تتميز هذه المرحلة بأنماط جديدة من التفاعل.

وقد انتشرت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في أغلب دول العالم، وبلغ عددها سنة ٢٠٠٧ ما مجموعه ٥,٠٣٥ مركز دراسات في ١٦٩ دولة. في عام ٢٠١١ بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية أن عددها واصل إلى ٦,٨٤٠ مركزًا. وارتفع العدد سنة ٢٠٢٠ إلى ١١,١٧٥ مركزاً، أي بمعدل زيادة سنوية تصل إلى ٤٧٢ مركزاً بحثياً. أما في الشرق الأوسط، فقد كان هناك ٣٧٣ مركزاً بحثياً في المنطقة العربية، بما فيها فلسطين المحتلة، سنة ٢٠٢٠، وهو ما يشكل ما نسبته ٣,٣٣٪ من مجموع مراكز العالم، وهي أدنى نسبة بين أقاليم العالم. وبالمقارنة مع "إسرائيل" نجد أنها تحتل المرتبة الثانية في الشرق الأوسط بعد إيران، فلديها ٧٨ مركز دراسات مقابل ٨٧ في إيران و٥٣ في تركيا، وهو ما يعني أن "إسرائيل" تضم ٢٠,٩٪ من مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في المنطقة، بالرغم من أن معدل عدد سكانها إلى إجمالي سكان المنطقة أقل من ١,٣٪.

وفي عام ٢٠٢١، بلغت المراكز البحثية السياسية والاستراتيجية حول العالم نحو

١١٢٥٥ مركـزًا. حـازت آسـيا عـلى المرتبـة الأولى بامتلاكهـا ٣٣٨٩ مركـزا، وبنسـبة ٣٠ ٪، يليهـا أوروبـا ٢٩٣٢ مركـزا، وبنسـبة ٢٦ ٪، ثـم أمريـكا الشـمالية ٢٣٩٧ مركـزا، وبنسـبة ٢١ ٪، فجنـوب ووسـط أمريـكا 1179، وبنسـبة ١٠ ٪، ثـم وسـط أفريقيـا ٦٧٩ وبنسـبة ٦٪، وأخـيرا منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا بامتلاكهـا ٦٧٩ مركـزا، وبنسـبة ٥٪ تقريبـا. وتقـع المنطقـة العربيـة ضمـن المنطقـة الأخـيرة.

خريطة رقم (١): توزيع مراكز البحوث على قارات العالم

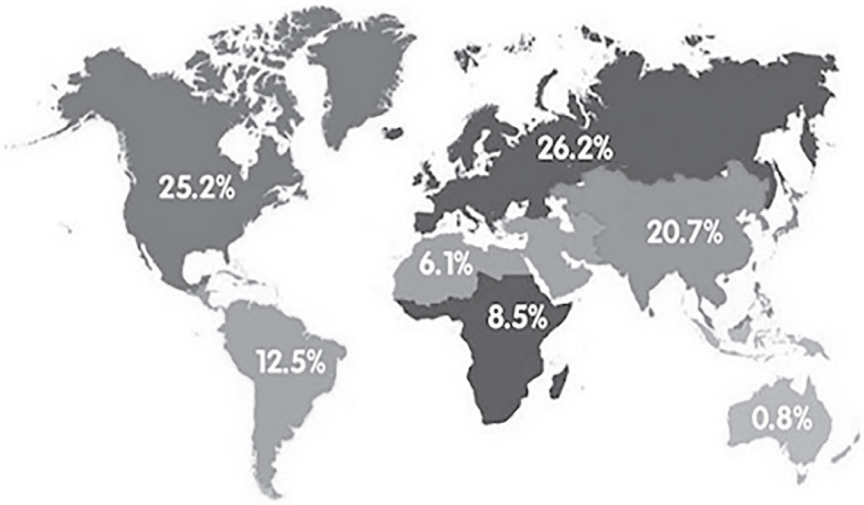

Ristel Tchounand, "Think Tanks Index 2016", 2017, https://bit.ly/3RNse0y.

ثالثًا: دور مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية في صنع القرار (الأدوار والاختصاصات)

نظـراً لمـا تمتلكـه مراكـز الدراسـات والبحـوث السياسـية والاسـتراتيجية أو مـا يطلـق عليـه مخـازن التفكـير (Think Tanks) مـن معـارف دقيقـة ومتخصصـة، فإنهـا تـؤدي أدواراً كبـيرة في صنـع السياسـة العامـة.

ويحـاول «هـاس» Hass وضـع تصـور دقيـق لوظائـف مراكـز الدراسـات في الأنظمـة السياسـية، فيلخصهـا في:

- نشر الأفكار وأنماط التفكير الجديدة بين صانعي السياسات.

- توفير الخبراء للعمل في الأجهزة الحكومية.
- تفعيل الحوار السياسي بين صانعي القرار.
- تثقيف الشعب حول قضايا السياسة العامة؛ الداخلية والخارجية.

وبشكلٍ عام، تسهم مراكز الفكر السياسية والاستراتيجية بشكل مباشر أو غير مباشر في رفد صانع القرار السياسي بأهم المعلومات والدراسات والأبحاث بمختلف المجالات: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، والتكنولوجية، وغيرها. وبالتالي تقدم هذه المراكز النتائج التي توصلت إليها إلى صاحب القرار لمساعدته في اتخاذ القرارات السياسية السليمة. كما تلعب مراكز الفكر السياسية والاستراتيجية دوراً لا يمكن تجاهله في بناء التوجهات لصانع القرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

وبشكل أكثر تحديدًا، يمكن القول إن مراكز الدراسات المعاصرة السياسية والاستراتيجية تساعد على صنع الاستراتيجيات بصورة أفضل وذلك بفضل ما تؤمنه من منافع متعددة، من أهمها ما يلي:

- اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثم التهيؤ لمواجهتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها. وبذلك تؤدي مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية وظائف الإنذار المبكر، والاستعداد المبكر للمستقبل، للتحكم فيه، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.
- بلورة الاختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها. وذلك بإخضاع كل اختيار منها للدرس والفحص، بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج.

ويتضح أن مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية تكتسب أهميتها وضرورة وجودها من الحاجة لها، ومن مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية، والأكاديمية، والاجتماعية، والتنمويّة.

وتبرز مكانة مراكز البحث السياسية والاستراتيجية ودورها بالنسبة إلى صناع القرار من خلال ممارسة الوظائف التالية:

١) الوظيفة الاستشارية: تساهم مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في رسم السياسات

مـن خـلال مرحلـة التخطيـط، وتزويد الحكومـة بالأفكار، فخـبراء مراكز الأبحاث السياسـية والاسـتراتيجية يقدمـون الأفـكار الجديـدة والـرؤى الإبداعيـة بالاعتـماد عـلى أبحاثهـم.

٢) الوظيفـة الاسـتشرافية: تقـوم بوضـع مفاهيـم ونمـاذج آخـذة في الحسـبان مجموعـة الأهـداف السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة.

٣) الوظيفـة التحليليـة والتفسـيرية: مـن خـلال جمـع البيانـات والبحـوث اللازمـة التـي تسـاعدها عـلى وضـع النظريـات ومـن تـم تأسـيس قاعـدة معـارف؛ ورصـد الحقائـق وإبرازهـا وشرحهـا أيضًـا.

٤) وظيفـة التقييـم: توفـير المسـاعدة والمسـاندة لصانـع القـرار، وبالتـالي تعَـدّ ذات طابـع وقـائي حيـث تنبّـه صانع القـرار إلى الأخطاء التي يمكـن أن يقع فيها وبالتـالي إمكان تجنّبها.

٥) مكافحـة الإرهـاب والتطـرف العنيـف عـبر إمـداد الجهـات المختصـة بمعلومـات عـن التنظيـمات المتطرفـة، وتمويلهـم، وقياداتهـم، ومراكزهـم.

٦) يمكـن أن تصبـح مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية بمنزلـة أدوات تجسـس فقـد أشـار مايـك بومبيـو أن روسـيا والصـين تسـعيان للتأثـير في سياسـة واشـنطن الخارجيـة عـبر مراكـز بحـوث؛ ودعـى إلى تشـديد القيـود عـلى معاهـد كونفوشـيوس التـي تقيمهـا الصـين في جامعـات أمريكيـة بغـرض تعليـم اللغـة الصينيـة.

٧) إدارة وحـل الأزمـات: تظهـر أهميـة مراكز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية أيضًـا أثناء الأزمـات؛ فهـذه الأخـيرة تتميّـز بالفجائيـة عـلى غـرار وبـاء كورونـا، والاحتبـاس الحـراري واللاجئـين وحـالات الجفـاف والتصحـر، وتظهـر هنـا العلاقـة بـين النظـام السـياسي ومراكز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية حتـى قبـل ظهـور الأزمـة وأثناءهـا وحتى بعـد انتهائها، ذلك أن مراكز الأبحاث السياسـية والاسـتراتيجية تسـعى جاهدة لوضع تخطيط اسـتراتيجي للتعامـل مـع الأزمـات المسـتقبليّة ووضـع الحلـول والسـبل والآليـات للتعامـل معهـا.

جديـرٌ بالذكـر أن مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية تمـارس تلـك الأدوار والاختصاصات، ولاسـيما الاضطلاع بدورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسـات العامـة مـن خـلال عـدة أنشـطة أو وسـائل بعضهـا مبـاشر وبعضهـا غـير مبـاشر، بعضهـا يكـون لـه تأثـيره عـلى المـدى البعيـد، وبعضهـا يكـون تأثـيره عـلى المـدى القصـير، مثـل:

- الأنشـطة العلميـة التفاعليـة: (عقـد المؤتمـرات، النـدوات ورش العمـل حـول قضايـا تقـع ضمـن القـرار السـياسي سـواء في الحـاضر أو المسـتقبل).

- الحلقات البحثية أو اللقاءات في الأروقة المغلقة: وعادة تكون هذه الحلقات بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا بعينها أو إعداد سياسات عامة.
- المشاركة في النشاط العام (مشاركة الخبراء في الأنشطة العامة عن طريق إلقاء محاضرات أو ندوات جامعية أو في الساحات الثقافية).
- النشر العلمي والمؤلفات العلمية والدوريات المتخصصة.

رابعًا: الخبرة العربية: إشكاليات وتحديات عمل مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية

يقول «جيمس ماك جين» لقد أشبعت مراكز الفكر، الحاجة للمعلومات والتحليل المنهجي، بل صارت هي المصدر الرئيسي ليس نفقط للتزود بالمعلومات وإنما في بعض الحيان يستعان بها لوضع وتقرير أجندة السياسات.

أما عن واقع مراكز السياسية والاستراتيجية في السياق العربي، فإن البيئة المحيطة غير موانيه لتفعيل دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية، فأغلبية الدول العربية تعاني من نقص هائل في الاستثمار في هذا المجال، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه نشاط ترفي يجري إنفاق بعض المال عليه من اجل الوجاهة الإقليمية والدولية ، وليس من اجل تحقيق انجازات حقيقية، لا توجد أرادة سياسية لفعل ذلك ، ولا يوجد قرار سياسي يدرك أهمية النفاق على المراكز البحثية السياسية والاستراتيجية، والسلطة السياسية لا تعترف بدور هذه المراكز في صنع القرارات وفي صنع السياسة العامة، وبذلك وجدت تلك المراكز البحثية نفسها في المنطقة العربية والإقليمية أمام مأزقين: أولهما: الانغلاق السياسي، وثانيهما: مأزق مجتمعي لا يعترف بمكانة العلم والعلماء والبحث العلمي.

إذ يلاحظ المراقب تضاؤل الاهتمام بهذه المراكز السياسية والاستراتيجية في الواقع العربي ليس بسبب غياب الكفاءة العربية، أو الإعداد العلمي، وإنما يرجع إلى طبيعة النظم السياسية الحاكمة التي لا تولي «الفكرة» أو «العملية» قيمة في حركتها السياسية ونشاطها داخل الدولة أو خارجها.

نشأة مراكز البحوث عربيًا:

لقد أدركت عددٌ من الدول العربية مؤخرًا أهمية هذه المراكز ودورها القيادي والريادي في صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسية الداخلية والخارجية والأمن والدفاع ودورها الرئيسي في دعم وتحقيق الأمن القومي، حيث إن مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية تقوم بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي لتساعده في اتخاذ القرارات بشأن قضية معينة. فضلاً عن أنها أصبحت من أهم وسائل حماية المصالح القومية الداخلية، إذ أنها تشارك إلى جانب أجهزة المخابرات في تدعيم الأمن القومي من خلال تحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها ورسم إستراتيجية تساعد صناع ومتخذي القرار بمهمتهم.

وفي المنطقة العربية، ظهرت مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في أواخر الستينيات من القرن العشرين، وبدأت مع تأسس معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٥٢، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، والذي تحول لاحقًا إلى التركيز على الأداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي. ثم تأسيس المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ في القاهرة، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مصر عام 1968.

واستمر تنامي الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية في السياق العربي، وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينيّات القرن الماضي. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدّمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصِّصة، كمبادرات نوعيّة في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءا من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية، والتي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في المنطقة العربية؛ وفي إقليم الشرق الأوسط؛ وفي العالم بأسره.

وقد حظيت مراكز الفكر والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية باهتمام

الباحثين العرب، بهدف تسليط الضوء عليها، وتقييم أدائها، وتقديم التوصيات والمقترحات لتطويرها، ومن هذه الدراسات والتقارير الموثقة على سبيل المثال – لا الحصر- التقرير الصادر عام ٢٠٢١م عن المعهد العربي للبحوث والسياسات (نواة) ومقره بالمغرب، بعنوان: «واقع مراكز البحوث والفكر السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية: الاحتياجات، الفعالية والأثر»، وشمل استطلاعًا لعدد من المراكز العربية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

وتعد مصر النواة الأولى في تأسيس مراكز الفكر العربية للبحوث السياسية والاستراتيجية، تلتها لبنان. وبالرغم من أن تاريخ مراكز الفكر في المنطقة العربية يعتبر حديثًا مقارنة بالدول الغربية عموما، والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، بيد أن هذه المراكز شهدت نموًا وتوسعًا ملحوظًا في عدد من البلدان العربية، سواء تلك التي تأسست في منطقة الشرق الأوسط، أو في منطقة شمال أفريقيا، وأصبح لبعضها نشاطٌ واضحٌ وتأثيرٌ ملموسٌ على المستويات الوطنية، وبعضها ذاع صيتها عربيًا وإقليمًا ودوليًا.

ولذلك، يمكن القول إن مصر هي الدولة العربية الأبرز في مجال مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية وفي مقدمتها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ويقدم بحوثًا واستشارات للحكومة المصرية طوال عقود، خاصة أن الباحثين في المركز خدموا في المجال الدبلوماسي والأكاديمي ولهم عدد من البحوث المنشورة.

تصنيفات مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية العربية:

تمتلك البلدان العربية العديد من المراكز والمعاهد العلمية والبحثية، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١. مراكز أبحاث حكومية:

تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها القطاع الحكومي، فهي الاعتبارات السياسية والأمنية والاستخبارية.

ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إدارياً وماليا وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها، واحتياجات صانع القرار، وتسعى أغلبية هذه المراكز إلى تحقيق المصالح الحيوية للدولة وتحقيق الامن القومي، وإن أغلب ما تطلبه الدول من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الراي.

٢. مراكز أبحاث شبه الحكومية:

تعـرف مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية شـبه الحكوميـة بأنهـا غـير ربحيـة، ولكنهـا تجمـع بـين أكـثر مـن مصـدر تمويـل، وبعـض المصـادر حكومـي، وبعضهـا الآخـر غـير حكومـي كمؤسسـات داخليـة، أو منظـمات او مانحـون دوليـون.

٣. مراكز أبحاث سياسية واستراتيجية خاصة:

إن مـا يميـز هـذه المراكـز البحثيـة الخاصـة هـو عـدم ارتباطهـا ماليـاً او إداريـا بالقطـاع الحكومـي، وهـي تنتمـي إلى مؤسسـات المجتمـع المـدني غـير الربحيـة، وتتصـف باسـتقلالها في إعـداد أجندتهـا واهتمامهـا البحثـي وبرامجهـا، وتتجـه تلـك الاهتمامـات نحـو قضايـا المجتمـع والدولـة، وتسـتمد مصـادر تمويلهـا مـن مشـاريعها البحثيـة التـي تتعاقـد فيهـا مـع منظـمات مانحـة أو رجـال أعـمال أو هيئـات داعمـة للبحـث العلمـي أو الموقـف المـالي.

٤. مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي:

تعـد الجامعـات العربيـة الأطـر الأكـثر اتسـاعا في العمليـة البحثيـة، إذ تتوفـر لهـا وفيهـا الكفـاءات والخـبرات العلميـة والظـروف الأكاديميـة. فبعـض هـذه المراكـز السياسـية والاسـتراتيجية تابعـة للجامعـات أو المؤسسـات التعليميـة، وبعضهـا يكـون مسـتقلاً، ويعتمـد عـلى أكاديميـين لتطبيـق منهجيـات البحـث العلمـي والتحليـل العميـق، ويـأتي تمويـل هـذه المراكـز مـن مصـادر غـير مشروطـة: إمـا مـن ميزانيـة الجامعـة، أو مـن مؤسسـات دوليـة داعمـة للبحـث العلمـي، أو مـن شركات كـبري أو مـن رجـال أعـمال. تتركـز اهتماماتهـا حـول توفـير التحليـل المعمـق للقضايـا السـاخنة والسياسـات الأكاديميـة والعامـة، وتقديـم الدراسـات الاسـتشرافية بعيـدة المـدى، بعـد هـذه المراكـز يمـارس العمليـة التعليميـة ويمنـح درجـات أكاديميـة عليـا.

بيـد أن الـدور الـذي اضطلعـت بـه المراكـز البحثيـة السياسـية والاسـتراتيجية في المنطقة العربيّـة، مختلـفٌ عـمّا هـو عليـه الأمـر في الغـرب؛ وذلـك بسـبب المعيقـات والمصاعـب والتحديـات التـي تواجههـا، ولأنّهـا لم تتبـوّأ مكانهـا الحقيقـي، ولم تمـارس دورهـا الحيـوي في المشـاركة في صنـع القـرار أو في تقديـم مـا يلـزم مـن مشـورة ومـن دراسـات رصينـة. وبـدا دور معظمهـا «باهتـا» وغـير فاعـل في عمليـة التنميـة المجتمعيـة بكافـة أبعادهـا،

ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور؛ بل بسبب المعوّقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبُعدها عن العمل المؤسَّسي المعمول به في الولايات المتّحدة والغرب.

وبصفة عامة، تعاني مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية في العالم العربي من مجموعة من الإشكالات، أهمها:

١. ضعف ثقافة التأسيس المنهجي لدى الكثير من المسؤولين والإدارة العليا.

٢. الحذر المفرط من الانفتاح بسهولة على الأفكار الجديدة، القادمة من خارج محيط الإشراف والإدارة المباشرة للمسؤولين وصناع القرار.

٣. غياب وجود «قواعد بيانات عربية إلكترونية» تشكل مصدراً أساسياً لإعداد الدراسات والأبحاث العلمية.

٤. ضعف الشراكة التفاعلية بين مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية الخاصة والمستقلة مع مختلف القطاعات الحكومية، بما فيها المؤسسة السياسية.

٥. ضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية.

٦. ارتباط مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية بوظائف غير علمية، كأن تكون «غطاء للعمل السياسي» من قبل بعض صناع القرار، أو كمؤسسات وظيفتها التبرير للسلطة قراراتها السياسية.

أسباب وَهَن وتداعي مراكز الفكر والأبحاث السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية:

بشكلٍ عام، تواجه هذه المراكز العديد من التحديات الهيكلية والجوهرية، والتي ينبع بعضها من البيئة المؤسسة لتلك المراكز البحثية السياسية والاستراتيجية، وينبع بعضها الآخر من البيئة الخارجية المتمثلة في طبيعة النظم السياسية والأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية. ويمكن تلخيص هذه التحديات التي على النحو التالي:

١. هجرة العقول، وذلك بسبب غياب نظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بمراكز الفكر السياسية والاستراتيجية، وضعف الحوافز التي تسند إلى الباحثين لتشجيعهم على العمل المبدع والهادف والمبتكر. (يُستثنى من هذا مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية الموجودة في منطقة الخليج العربي التي تقدم حوافز

ماديـة متميـزة للخـبراء والمتخصصـين والبُحّاثـة المنضويـن في تلـك المراكـز البحثيـة)

٢. تعقـد البيئـة التـي تعمـل فيهـا مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية وهـو مـا يعنـي أن هـذه البيئـة طـاردة للكفـاءات المهنيـة، فالباحـث يحتـاج إلى بيئـة مهيـأة مـن الاسـتقرار المـادي والوظيفـي والتفـرغ الكامـل لأنشـطة البحثيـة.

٣. الافتقـار إلى الحريـة في العمـل والموضوعيـة والاسـتقلالية، حيـث إن قيمـة هـذه الأبحـاث والدراسـات التـي تعدهـا المراكـز الفكريـة تكمـن في الحياديـة والمهنيـة، بالإضافـة إلى ضعـف المعلومـات وعـدم توافـر قواعدهـا نتيجـة ضعـف الاهتـمام بالبحـث العلمـي وتقديـم الاهتـمام لأعـمال أخـرى، بالإضافـة إلى صعوبـة الحصـول عـلى إحصاءات وبيانـات تتعلـق بإحصـاءات تعدهـا الدولـة شـديدة الحساسـية.

٤. ضعـف البنيـة المؤسسـاتية لعمليـة صنـع القـرار الأمـر الـذي يضعـف مـن عمـل هـذه المؤسسـات ويضعـف مـن دورهـا ويفـوت الكثـير مـن الفـرص الهامـة التـي تهـم صانـع القـرار في إعـداد سياسـاته.

٥. العشـوائية في العمـل، مـما يترتـب عليـه العشـوائية في اتخـاذ القـرارات وضعـف آليـات التعـاون بـين المراكـز البحثيـة السياسـية والاسـتراتيجية؛ سـواء عـلى صعيـد البلـد الواحـد، وبالتـالي عـلى بـين الأقطـار العربيـة بعضهـا البعـض.. فعـدم وجـود إسـتراتيجية موحـدة توجـه حركـة الدراسـات التـي تنفذهـا مراكـز التفكـير بمـا يخـدم أولويـات التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة يـؤدي إلى العشـوائية في اتخـاذ القـرار مـما يؤثـر بشـكل أو بآخـر عـلى الامـن القومـي والمصالـح القوميـة.

٦. التهميـش: بسـبب عـدم الاهتـمام بالباحثـين والعلـماء ونـدرة اهتـمام ولجـوء صانـع القـرار السـياسي لهـا، والدليـل عـلى تهميـش هـذه المراكـز وعـدم الاهتـمام بهـا هـو عـدم توفـير دورات تدريبيـة تسـاعد الطـلاب والخريجين على إعـداد الدراسـات البحثية المبتكرة.

ومـن هنـا، يقفـز سـؤالٌ جوهـريٌ حـول أوضـاع الـدول العربيـة فيـما يخـص مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية: هـل كان لهـا دور فيـما يخـص تقديـم الخيـارات لصانـع القـرار أم تظـل الأمـور اجتهاديـة ومـن خـلال مشـورات تقليديـة.

صناعة القرار العربي:

ليـس هنـاك تقليـد للحكومـات العربيـة فيـما يخـص الممارسـة السياسـية أن تلعـب

مراكـز البحـوث والدراسـات السياسـة والاسـتراتيجية دورًا محوريًـا في تقديـم الخيـارات المختلفـة لصانـع القـرار، وهـذا يعـود إلى نمطيـة الحكـم وإلى التفكـير التقليـدي الـذي يعتمـد عـلى اجتهـادات ومشـورات مـن السـلطات المختلفـة وتقييـم للحـالات المختلفـة، وأيضـا مـن خـلال تقاريـر في معظمهـا أمنيـة.

وبنـاءً عليـه، يكـون صانـع القـرار أمـام تحـدٍ حقيقـي فيـما يخـص اتخـاذ القـرار خاصـة في الشـأن الاقتصـادي والاجتماعـي الـذي يهـم الـرأي العـام، وهـذا يعطـي مـؤشرا عـلى السـخط الـذي انفجـر عـام ٢٠١١ في عـدد مـن الـدول العربيـة، وأدى إلى اتخـاذ قـرارات محـددة في حـين سـقطت أنظمـة، كـما هـو الحـال في تونـس ومـصر وليبيـا وأخـيرا في السـودان، وفي دول أخـرى كان لغيـاب الخيـارات الموضوعيـة للقيـادة السياسـية دور مؤثـر في اتخـاذ قـرارات مصيريـة أقـرب للفرديـة وانتهـت بوقـوع تلـك الـدول في أتـون الاحتـلال وتدمـير تلـك الـدول كـما هـو في الحالـة العراقيـة، ومـن هنـا فـإن دور مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية في كونهـا صـمام أمـان لمؤسسـة الحكـم بعيـدا عـن الاجتهـاد غـير المـدروس.

وبإمعـان التحليـل عـلى الواقـع العـربي نجـد أن البيئـة المحيطـة غـير مواتيـة لتفعيـل دور مراكـز البحـوث والدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية ، فأغلـب الـدول العربيـة تعـاني مـن نقـص هائـل في الاسـتثمار في التعليـم والبحـث العلمـي، حيـث تنظـر الحكومـات العربيـة إلى هـذا النـوع مـن الاسـتثمار عـلى أنـه إنفـاق هامـشي ونشـاط تـرفي يجـرى إنفـاق بعـض الأمـوال عليـه مـن أجـل الوجاهـة الاجتماعيـة الإقليميـة والدوليـة، وليـس مـن أجـل تحقيـق إنجـازات علميـة وتقنيـة حقيقيـة. ومـن الطبيعـي في ظـل الإنفـاق المحـدود عـلى البحـث والتطويـر العلميـين أن تظـل والـدول العربيـة معتمـدة عـلى التقنيـات الحديثـة المنتجـة في الـدول الأكـثر تقدمـا، وتابعـة لهـذه الـدول في هـذا المجـال. ومـن البدهـي أن الـدول التـي لا تسـهم في الإنجـازات العلميـة والتقنيـة العالميـة لا يمكنهـا أن تحصـل عـلى أحـدث التقنيـات الإنتاجيـة، وإنمـا تحصـل عـادة عـلى تقنيـات مـن الدرجـة الثانيـة والثالثـة؛ لأنهـا ببسـاطة لا تملـك مـا تتبادلـه مـن إنجـازات علميـة وتقنيـة مـع الـدول الأخـرى المبدعـة الفعليـة لمثـل هـذه الإنجـازات.

وإضافـة إلى ذلـك، تفتقـر الـدول العربيـة إلى البيئـة العلميـة المناسـبة، فالمنـاخ العـام

للبحث العلمي ليس منتجاً للتقدم، لذلك فإن ما هو موجود في العالم العربي من مراكز ومعاهد ومؤسسات بحثية، مع ندرتها، لا يحمل أكثر من مجرد الأسماء، إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة منها ما أشرنا إليه بخصوص التمويل الكافي للعملية البحثية، ومنها أيضاً الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات، فأغلب مراكز البحوث والدراسات العربية تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظراً لعزوف القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، ومنها المناخ السياسي غير الموات للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصانية بما يكفي لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في عملية صنع القرارات وفي مقدمتها قرارات السياسة الخارجية.

وبسبب هذه الخصوصيات لا توجد في العالم العربي رغبة حقيقية في بناء قاعدة بحثية علمية حقيقية، ولا توجد إرادة سياسية لفعل ذلك، كما لا يوجد قرار سيادي يدرك أهمية الإنفاق في البحث العلمي، ناهيك عن أن السلطة السياسية لا تعترف بدور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في صنع واتخاذ القرارات.

مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية العربية والإسرائيلية: نظرة مقارنة

إن الفارق الواقع بين مكان ومكانة مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية العربية والصهيونية، ليس مرده إلى الإمكانات المادية أو البشرية، وإنما مرده إلى عاملين أساسيين:

الأول: طبيعة النظام الحاكم وطبيعة علاقات مؤسسات الدولة بصانع القرار.

والثاني: طبيعة النظر إلى «الفكرة» وقيمة «الأفكار» وعلاقتها بحركة المجتمع، وهي علاقة طردية في المكان أو المكانة لمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية في المجتمعات بصفة عامة، فكلما زادت قيمة «الفكرة» و«الأفكار» زادت العناية بمراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية، لأنها منبع الأفكار ومستودعها، وبينما تعاني «الفكرة» و«الأفكار» في عالمنا العربي، وبعضها تراجع لمكانة مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية وبالتالي دورها في صياغة القرار السياسي -بصفة خاصة- ودورها في المجتمع بصفة عامة.

وبينـما تتراجـع وظائـف مراكـز الأبحـاث والدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية فيـما يتعلـق بصناعـة القـرار السـياسي العـربي، نجـد أن هـذه المراكـز تزدهـر في أداء تلـك الوظيفـة لـدى الكيـان الصهيـوني، وتعتـبر مـن أهـم روافـد صناعـة القـرار السـياسي لديـه، ففـي دراسـة بعنـوان «عقـل العـدو» أشـارت إلى عـشرات المراكز التـي تردف صانـع القرار بالمعلومـات والآراء والأفـكار بمـا يفيـد في صناعـة التوجهـات الخاصـة بالدولـة وتحديـد مواقفهـا السياسـية الخارجيـة والداخليـة في ضـوء نتائـج بحـوث ودراسـات هـذه المراكـز.

وصنفت الدراسة هذه المراكز في أربعة اتجاهات بحثية أساسية، هي:

- مراكـز تعنـى بالشـؤون الداخليـة لدولـة الاحتـلال «الإسرائيـلي»، مثـل: «المعهـد الإسرائيـلي للديمقراطيـة»، «مركـز طـاوب»، مركـز «غوطـمان» للاسـتطلاعات، مركـز «أدفـاه»، معهـد «فلورسـهايمر»، «مركـز الأبحـاث والمعلومـات» التابـع لـ«الكنيسـت».
- مراكـز تعنـى بالأمـن الإسـتراتيجي للعـدو «الإسرائيـلي»، مثـل «معهـد السياسـات الإسـتراتيجية هرتسـليا»، «معهـد دراسـات الأمـن القومـي» (جامعـة حيفـا)، «معهـد أبحـاث الأمـن القومـي»، «معهـد الإسـتراتيجية الصهيونيـة».
- مراكـز تعنـى بمجتمـع الاحتـلال «الإسرائيـلي» والفلسـطينيين داخـل دولـة الاحتـلال، مثـل: معهـد «فـان لـير» في القـدس، «المركـز اليهـودي العـربي» (جامعـة حيفـا)، مركـز «جفعـات حبيبـة».
- مراكـز تعنـى بدراسـة دولـة الاحتـلال والـشرق الأوسـط وأفريقيـا، مثـل مركز «موشـيه ديـان»، «مركـز القـدس لدراسـات إسرائيـل»، ومركـز «شـاليم»، «مركـز القـدس للشـؤون العامـة»، مركـز «طرومـان».

وقـد بلغـت نسـبة إنفـاق الاحتـلال الصهيـوني عـلى مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية حـوالي ٤,٣٪ مـن إجـمالي ناتجـه المحـلي وهـو مـا يفـوق مـا تنفقـه الـدول العربيـة مجتمعـة عـلى هـذا المجـال.

أمـا مراكـز البحـوث والدراسـات في البلـدان العربيـة فتبقـى في ذيـل الترتيـب؛ فمراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية لا يـكاد يُسـمع لهـا صـوتٌ لتعـدد الأسـباب؛ فعـلى الرغـم مـن زيـادة عـدد المتعلمـين وخريجـي الجامعـات وبحوثهـم الكثـيرة، بيـد أن صنـاع القـرار لا يعتمـدون عليهـا في صنـع السياسـة العامـة، أضـف إلى ذلـك عـزوف الباحثـين

عـن الانضـمام إليهـا ورغبتهـم في الهجـرة إلى دول يلقـون فيهـا التقديـر لمعارفهـم؛ في ظـل سياسـات التهميـش والغلـق المنظـم ضـد مراكـز البحـث والتفكـير السياسـية والاسـتراتيجية. لهـذا تبقـى المشـكلات نفسـها تعـاد باسـتمرار وفـق ذات الحـل المنتهـج؛ وتبقـى النظـم السياسـية تتخبـط في حالـة عجـز باسـتمرار؛ لأن المطالـب نفسـها يعـاد إدخالهـا إلى النظـام السـياسي ولا تلقـى الحـل النهـائي لهـا.

تتلخـص أهـم المعوقـات والتحديـات التـي تواجـه مراكـز الفكـر والبحـث السياسـية والاسـتراتيجية في البلـدان العربيـة بـالآتي:

١. مشكلة التمويل.

٢. الافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل.

٣. انعـدام العمـل المؤسـسي المسـتقل والمنـاخ الديمقراطـي، وضعـف مقـدار الحريـة الممنوحـة لعمـل مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية.

٤. نقـص الإمكانيـات والقـدرات التسـويقية للإنتـاج المعـرفي والنـشر العلمـي الـذي يصـدر عـن مراكـز الأبحـاث بخـلاف مثيلاتهـا في الـدول المتطـوّرة.

٥. ضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة.

٦. وجـود فجـوة بـين مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية والبيئـة المحيطة بهـا، وهو مـا أدى إلى غيـاب الترابـط العضـوي والتنسـيق الوظيفـي بـين مراكـز الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية وبـين باقـي الهيئـات والمؤسسـات والقطاعـات الموجـودة داخـل المجتمـع.

صفـوة القـول، إن مراكـز الفكـر والدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية العربيـة تواجـه مصاعـب وتحديـات جمّـة لم تتمكـن بسـببها مـن تبـوء مكانتهـا اللائقـة، وبالتـالي لم تمـارس دورهـا الحيـوي في المشـاركة في صنـع القـرار أو في تقديـم مـا يفـترض تقديمـه مـن مشـورة، ودراسـات رصينـة تؤثـر في صنـع القـرار. وتتمثـل التحديـات في كونهـا تحديـات مركبـة: فكريـة، سياسـية، تنظيميـة، قانونيـة، ماليـة، إداريـة، بشريـة، تقنيـة، تقويميـة، بيروقراطيـة، وغيـاب الشراكـة الفاعلـة، وضعـف الربـط بـين الأبحـاث والسياسـات، وعـدم اسـتفادة صانعـي القـرار مـن المخرجـات، إلى غـير ذلـك، فغالبـا مـا يتـم اعتبـار هـذه المراكـز كمؤسسـات مجتمـع مـدني وحتـى جمعيـات ذات طابـع خـيري وإنسـاني، مـما يعيـق عملهـا ودورهـا كحلقـة وصـل بـين المجتمـع والحكومـة.

الأبعـد مـن ذلـك، إن هنـاك مـن يـرى أن مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية العربيـة تـم حـصر وتقييـد دورهـا في إعـداد تقاريـر أمنيـة اسـتخبارية؛ فأصبحـت بذلـك بعيـدة عـما تنشـده في أهدافهـا ووثائقهـا، أو مـا تعـرف نفسـها بـه. كل هـذه التحديـات التنظيميـة والسياسـية والتمويليـة يضـاف إليهـا غيـاب الاهتـمام الفعـلي بـأدوار هـذه المراكـز، ومـا يمكـن أن تقدمـه هـذه المؤسسـات في مجـال صنـع ورسـم السياسـات العامـة للدولـة، كفواعـل للتغيـير في تقديـم بدائـل السياسـات للنهـوض بالتنميـة المحليـة، والمشـاركة الفاعلـة في مسـاندة القيـادات الإداريـة وراسـمي السياسـات وصانعـي القـرارات، والمجتمـع المحـلي، والمؤسسـات والمنظـمات الدوليـة ذات العلاقـة.

ومـن هنـا، فـإن المشـهد السـياسي العـربي في ظـل الظـروف والمتغـيرات المتسـارعة في المنطقـة والعـالم يحتـاج إلى تبنـي الفكـر الواقعـي المبنـي عـلى دراسـات متعمقـة مـن خـلال مراكـز بحـوث فاعلـة ومفعلـة.

الخاتمة والتوصيات

تحظـى مراكـز الفكـر والبحوث السياسـية والاسـتراتيجية بأهميةٍ بالغـةٍ في الديمقراطيات الحديثـة داخـل الأنظمـة الغربيـة، إذ إن هـذه الأنظمـة تتفاعـل مـع بيئتهـا الداخليـة والخارجيـة؛ كـما أن هـذه المراكـز هـي عامـل قـوة ودافـع للـدول كونهـا تعمـل عـلى التخطيـط الاسـتراتيجي البنـاء للـدور الـذي سـتقوم بـه في صنـع سياسـاتها العامـة.

إن مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية ليسـت ترفًـا كـما يُشـاع، بـل هـي أدوات تفكـير أثبتـت أهميـة كبـيرة في الـدول المتقدمـة والناميـة عـلى حـد سـواء وهنـاك توسـع في إقامـة هـذه المراكـز البحثيـة في الـدول الإفريقيـة والآسـيوية وفي أمريـكا الجنوبيـة وفي عـدد مـن الـدول العربيـة وهـذا بسـبب أهميتهـا لصانـع ومتخـذ القـرار في تلـك الـدول.

إن مراكـز الفكـر والدراسـات السياسـية والإسـتراتيجية تحظى بهذه المكانـة، وباتت بيوت خـبرة، يؤمـل عليهـا الكثـير، عـلى أسـاس أن دورهـا ومسـؤولياتها في الوقـت الراهـن أصبـح يشـكل ركيزة أساسـية في دعم القيادات السياسـية عند رسـم السياسـات وصناعة القرارات.

في مقابـل ذلـك، لا تـزال الـدول العربيـة بعيـدة كل البعـد مـن توظيـف هـذه المراكز في صنـع قراراتهـا؛ وهـذا مـا يجعلهـا تتخبـط في مشـكلاتها الداخليـة والخارجيـة، أضـف إلى ذلـك اسـتيرادها الحلـول الغربيـة لمعالجـة مشـكلات الداخـل؛ وهـذا لا يـؤدي إلى نتائـج؛

كـون المجتمعـات العربيـة بخاصـة لهـا خصوصياتهـا التاريخيـة، الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تختلـف كليًّـا عـن مجتمعـات الغـرب.

فمـن الأهميـة بمـكان، العمـل عـلى الاسـتفادة مـن مخرجاتهـا، خاصـة في ظـل تزايـد التحديـات العالميـة عمومـا، وتحديـات المنطقـة العربيـة بوجـه خـاص. ومـن هنـا فـإن الحديـث عـن قضايـا مثـل تحديـات الأمـن المـائي والتحديـات المرتبطـة بالتغـيرات المناخيـة؛ والمنافسـة الاقتصاديـة؛ والضغـوط الاجتماعيـة، كلهـا أمـورٌ تحتـاج إلى دراسـات متعمقـة وخيـارات موضوعيـة تقـدم لصانـع القـرار في المنطقـة العربيـة، وهـذا يحتـم تأسـيس مراكـز دراسـات سياسـية واسـتراتيجية متقدمـة جديـدة تضـم باحثـين أكفـاء، وكـذا تفعيـل المراكـز القائمـة كي مـا تضطلـع بمهـام إنتـاج العلـم والمعرفـة، وتعمـل عـلى تبصـير المجتمـع، وتقديـم الدعـم والمشـورة لصانـع ومتخـذ القـرار في البلـدان العربيـة. وبمـا يسـهم في مسـاندة راسـمي السياسـات، وصانعـي القـرارات، في مختلـف المؤسسـات، وفي مختلـف المجـالات، بهـدف إحـداث تنميـة عربيـة شـاملة ومسـتدامة.

ولهـذا؛ جـاءت هـذه الدراسـة للتعـرف عـلى مسـؤوليات مراكـز الفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية في مسـاندة القيـادات السياسـية تجـاه التحديـات والتحـولات المعـاصرة.

إن هـذه الدراسـة تكتسـب أهميتهـا، مـن كونهـا تسـلط الضـوء عـلى ضرورة مـن ضرورات المشـهد العـربي الراهـن؛ ألا وهـي قضيـة مراكز البحوث السياسـية والاسـتراتيجية وحضّانـات الفكـر، مـما يفـرض عـلى الـدول العربيـة تفكـيرا معمّقـا في خصوصيـات هـذا المشـهد وآفاقـه وتحدياتـه الجسـيمة، وفي طـرق امتـلاك مفاتيـح المعرفـة والتقـدم والحضـارة التـي لـن يتسـنّى الحصـول عليهـا دون بحـث علمـي جـاد ومهنـي تكـون أدواتـه مراكـز الأبحـاث والدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية وحضّانـات الفكـر.

التوصيات:

١. اسـتقطاب الكفـاءات مـن الباحثـين وذوي الخـبرة والاهتـمام بهـم، وتقديـم الدعـم لهـم والعمـل عـلى رفـع مسـتواهم العلمـي والمعـرفي وتطويـر مهاراتهـم.

٢. تغيـير النظـرة السـلبية لمراكـز الفكـر السياسـية والاسـتراتيجية بأنهـا تسـبح في أبـراج عاجيـة وأنهـا منبتـة الصلـة عـن الواقـع بمشـكلاته وتحدياتـه، وتوثيـق عـرى التواصـل بين مراكـز الفكـر والدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، وبـين مختلـف دوائـر صنـع واتخـاذ

القـرار عـلى مختلـف المسـتويات والأصعـدة، وفي مختلـف المجـالات والمناحـي.

٣. توفـير جـو الحريـة والديمقراطيـة لتنـاول القضايـا المهمـة والحساسـة، إذ أن غيـاب الحريـة سـيؤدي إلى تقييـد امكانـات تلـك المراكـز وأهميتهـا بشـكل يجعـل بحوثهـا وتوصياتهـا غـير مجديـة.

٤. توفـير الدعـم الـكافي للقيـام بالأنشـطة العلميـة؛ لمـا في ذلـك إثـراء النقاشـات وتوجيـه الـراي العـام، إيجـاد السـبل لتوفـير الدعـم المـالي

٥. توفـير الدعـم المـالي مـن قبـل القطـاع الخـاص وتقليـل الاعتـماد عـلى الدولـة تدريجيًـا بعـد انتعـاش دور القطـاع الخـاص وهـو مـا سـيؤدي لبنـاء حالـة مـن الثقافـة بـين مراكـز البحـوث السياسـية والاسـتراتيجية مـن ناحيـة؛ والقطـاع الخـاص مـن ناحيـة أخـرى، مـن خـلال عمـل هـذه المراكـز عـلى حـل مشـكلات القطـاع الخـاص.

٦. ضرورة التواصـل والتنسـيق مـع مراكـز الفكـر والبحـوث السياسـية والاسـتراتيجية في كل بلـدٍ عـربيٍ عـلى الصعيـد القُطـري، وكـذا عـلى الصعيـد الجماعـي -الإقليمـي ومراكـز الفكـر العالميـة وعقـد اتفاقيـات تعـاون وتدريـب معهـا، والمشـاركة في نشـاطات تلـك المراكـز.

المراجع

المراجع العربية:

١. حسين علاوي خليفة، مراكز الدراسات واثرها في ادارة الإستراتيجية الإقليمية: دراسة في برنامج الأمن والدفاع للاتحاد الخليجي، ينظر الرابط الآتي:

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94824

٢. خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣م، ص١، ينظر الرابط الآتي:

http://www.dohainstitute.org/release/3c6dea13-7bd7-4ea8-83af-f95b9cefb574

٣. الخزندار، طارق الأسعد، ٢٠١٢،»دور مراكز الفكر في البحث العلمي والسياسات العامة»، الأردن، الجامعة الهامشية الأردنية.

٤. سامي الخزندار، "دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام"، ص ١٠، على الرابط

http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf

٥. السيقلي، محمود،» دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول، جدة.

٦. شفيق إبراهيم، دينا شرين، ٢٠١٦،»دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسات الخارجية»، المركز العربي الديمقراطي.

٧. عبدالحي، وليد، ٢٠١٢،»دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الاردني ١٩٨٩-٢٠١٠"، بيروت، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية

٨. عصام عبدالشافي، المراكز البحثية ودورها المفقود في الإستراتيجية العربية، ينظر الرابط الآتي:

http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/links/16239

٩. محمود، خالد، ٢٠١٣، «دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الفاعلية»، متاح على المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

١٠. محمود، خالد، ٢٠١٣، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي «الإطار المفاهيمي – الأدوار – التحديات – المستقبل».

١١. مراكز البحوث وصناعة التغيير: مطابخ لصناع القرار وخلايا تفكير للإبداع، شبكة النبأ المعلوماتية، حزيران/ يونيو 2009م، ينظر الرابط الآتي:

http://annabaa.org/nbanews/2009/06/100.htm

١٢. هزار صابر أمين، مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، ينظر الرابط الآتي: http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html، كما ينظر أيضاً: THINK TANKSمراكز التفكير أو بنوك التفكير، ينظر الرابط الآتي:

http://strategy.unblog.fr/2013/04/06/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%-D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1-think-tanks/،

١٣. هـزار، أمـين، ٢٠١٥،» مراكـز التفكـير ودورهـا في التأثـير عـلى صنـع السياسـة»، متـاح عـلى الرابـط .Strategy Urbloy. Fr

١٤. هـلال، عـلى الديـن، ٢٠٠٥،»دور مراكـز البحـوث السياسـية والإسـتراتيجية في ترشـيد القـرار: العلاقـة مـع الدولـة والمجتمـع "، الشـارقة، مركـز الخليـج للأبحـاث.

المراجع الأجنبية:

15. «Think Tanks and Policy Advice in Countries in Transition, » paper prepared for Diane Stone, Asian Development Bank Institute Symposium: «How to Strengthen Policy - Oriented Research and the Training in Vietnam», 31 August 2005, p. 2.

16. Games G. McGann, "2020 Global Go To Think Tank Index Report."

17. James G. McGann, "2019 Global Go To Think Tank Index Report," TTCSP Global Go To Think Tank Index Reports series, University of Pennsylvania, 18/6/2020, https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1018&context=think_tanks,

18. James G. McGann, "2021 Global Go To Think Tank Index Report," TTCSP [Think Tanks and Civil Society Program] Global Go To Think Tank Index Reports series, University of Pennsylvania, 28/1/2021, https://repository.upenn.edu/think_tanks/18/

19. James G. McGann, «2020 Global Go to Think Tank Index Report, » University of Pennsylvania, 2021, p. 16, <https://repository.upenn.edu/think_tanks/18/> .

20. James G. McGann, 2007 Survey of Think Tanks: A Summary Report, TTSCSP, Foreign Policy Research Institute https://sarpn.org/documents/d0002784/Global_Survey_Think_Tanks_FPRI_Aug2007.pdf;

21. Scimago.(2023). Scimago Research Centers Ranking, Mena Region, available on: https//:scimagorc.com/mena/help.php ,dated.2023-6-6 :

22. Think Tanks and Civil Society Program] Global Go To Think Tank Index Reports series, University of Pennsylvania, 28/1/2021, https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1019&context=think_tanks